

فعالية الرقابة الجبائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعصرنة الادارة الجبائية
-دراسة ميدانية لولايي عنابة والطارف-

*The effectiveness of tax control in light the application of financial accounting
system and modernization of the tax administration
- A field study for the states of Annaba and Al-Tarf -*

د. تومي سومية

د. سالم راضية

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر *

stoumi79@yahoo.fr

radasalem@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2021/07/20

تاريخ الاستلام: 2021/06/15

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي والتوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية في زيادة فعالية الإجراءات الرقابية للحد من السلوكات المنحرفة للمكلفين بالضريبة، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي، المنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة الذي استخدمنا فيه برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل نتائج الاستبيان الذي وزع على عينة ذات صلة بموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يساهم في منح الطابع المقنع والمنتظم للمحاسبة محل الرقابة الجبائية، وبالتالي تسهيل وضمان مسار مراجعة المعلومة المحاسبية، هذا إلى جانب ضرورة إدراج عمليات الرقابة الجبائية الالكترونية والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتعزيز ثقة المكلفين بالضريبة بالإدارة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة؛ جباية؛ نظام محاسبي مالي؛ عصرنة إدارة جبائية؛ رقابة جبائية.

تصنيف JEL: M4 ; H29 ; H21

Abstract:

This study aims to determine the extent of the contribution of application the financial accounting system and the state's tendency to modernize the tax administration to increase the effectiveness of controlling measures to eradicate tax payers deviant conduct, A descriptive, analytical and the case study approach in which we used SPSS, to analyze the results of the distributed questionnaire on a sample related to the subject of the study.

The study concluded that the financial accounting system contributes to the granting of the probative and regular character of the accounts subject to a tax control, thus simplifying and guiding the way of reviewing the

* المؤلف المراسل.

accounting information. In addition to the need to the inclusion of electronic tax control and to master information and communication technologies to strengthen taxpayer confidence in tax administration.

Keywords: Accounting; Tax; Financial Accounting System; Modernization of the tax administration; Tax Control.

Jel Classification Codes : M4 ; H29 ; H21.

مقدمة:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الأدوات والآليات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة، والمتمثلة أساسا في مكافحة والحد من المخاطر الجبائية خاصة ظاهرتي التهرب الجبائي وعدم الانضباط والامتثال للقوانين الجبائية، والتي تعمل على التقليل من الإيرادات الجبائية وزيادة الفجوة الضريبية، وعليه كان لابد من إجراء تعديلات استراتيجية وتحسينات مستمرة للوصول إلى درجة من الكفاءة والفعالية في أداء مهامها، خاصة في ظل تطبيق مرجعية محاسبية جديدة، وعليه فإن عملية التحقيق المحاسبي على القوائم المالية التي تم إعدادها طبقا لأحكام النظام المحاسبي المالي، طرأت عليها تعديلات حتى تتماشى مع المفاهيم الجديدة للمحاسبة والتي ستضمن فعالية سيرورة التحقيق المحاسبي من خلال ما يسمى بضمان مسار مراجعة المعلومة المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية، بشكل يساهم في الكشف عن المخالفات والاعفالات والتجاوزات، وإعادة تأسيس القاعدة الضريبية بشكل يوافق النشاط الفعلي للمكلف بالضريبة والقيام بتسوية للوضع الجبائية، وفي هذا السياق أيضا قامت الحكومة بانتهاج سياسة تطويرية على مستوى إدارتها الجبائية بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أصبح يعتبرها المواطن وسيلة اتصال سهلة وسريعة التداول، وذلك في إطار تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما سيسهل عملية التصريح الجبائي ومن ثم تحسين نوعية الخدمات المقدمة وزيادة الفعالية والشفافية خاصة في ظل التطور الهيكلي للإدارة الجبائية.

إشكالية الدراسة: وبناء على ما تقدم تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: «ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي وعصرنة الادارة الجبائية في تفعيل آليات الرقابة الجبائية؟». التساؤلات الفرعية: للإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية؟.

- هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية؟.
- هل ساهم النظام المحاسبي المالي في وضع وتوفير الأسس المناسبة لضمان مسار مراجعة المعلومة المحاسبية بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة الجبائية؟.
- هل تقتصر فعالية الرقابة الجبائية على إصلاح المنظومة المحاسبية فقط؟ أم يتطلب إلى جانب ذلك إصلاحات تشريعية وهيكلية أخرى في إطار عصرنة الإدارة الجبائية؟
- فرضيات الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية؛
- الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية؛
- الفرضية الثالثة: إصلاح المنظومة المحاسبية يعزز من جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة، وبذلك تعتبر وسيلة إثبات تتميز بطابع الإقناع، وهذا لا يتطلب بالضرورة القيام بتعديلات في إجراءات الرقابة الجبائية؛
- الفرضية الرابعة: كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية و/أو هيكلية.
- أهداف الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة الأهداف التالية:
- إبراز أهم الآثار الجبائية الناتجة عن الإصلاحات المحاسبية التي اعتمدها الدولة الجزائرية والمتمثلة أساسا في تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- تقييم وتحليل جملة الإصلاحات الجبائية والإصلاحات المحاسبية التي أقرتها الدولة الجزائرية، في ظل تبني مشروع الجوائز الإلكترونية وعمليات العصرنة التي مست الإدارات العمومية، وبصفة خاصة الإدارة الجبائية، لزيادة الثقة المتبادلة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية من خلال الرفع من مستوى الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة وتعزيز ضماناته، ونشر الثقافة الضريبية في المجتمع الجزائري.
- منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي من أجل سرد المفاهيم العامة وعرض الأسس النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، هذا بالإضافة إلى أسلوب دراسة

الحالة بالاعتماد على النموذج الإحصائي SPSS، لدراسة مختلف المتغيرات التي تم الاستعانة بها من خلال استمارة الاستبيان.

الدراسات السابقة: يمكن حصر أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة في:
- دراسة سفيان بن عبد العزيز، يوسف مومني، (01 جوان 2017): «النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية -دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار-»، مقال تم نشره في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الأول. تمحورت إشكالية الدراسة حول: طبيعة العلاقة بين الممارسات المحاسبية والممارسات الجبائية، حيث تعتبر مخرجات النظام المحاسبي مدخلات للنظام الجبائي، الأمر الذي يتطلب تمكن المحقق الجبائي من فهم محتوى النظام المحاسبي المالي حتى يتسنى له تأدية مهامه، الأمر الذي ينعكس إيجابا على موارد الدولة وبالتالي تلبية متطلبات الإنفاق العام. وقد خلص الباحثان إلى أنه حتى تكون عملية الرقابة الجبائية ناجحة يجب على المحقق الجبائي أن تكون له الكفاءة المهنية العالية في المجالين الجبائي والمحاسبي، وأن يحترم كل المراحل والإجراءات المنصوص عليها في القانون لحماية حقوقه والحفاظ على الضمانات الممنوحة للمكلفين، ويجب عليه التحكم في أدوات التدقيق التي تعتبر الذخيرة المستعملة في أداء هذه المهمة لتكون عملية الرقابة الجبائية سليمة من حيث الشكل والمضمون.

- دراسة لياس قلاب ذبيح، وسيلة بن ساهل، (ديسمبر 2017): «دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي -دراسة تحليلية لملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في المحاسبة-»، مقال تم نشره في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

عالجت هذه الورقة البحثية إمكانية استفادة المدقق الجبائي التابع لإدارة الضرائب من القوائم المالية المستخرجة وفق النظام المحاسبي المالي، وتحسين عمله عن طريق استخراج مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد على كشف المزيد من الأخطاء والتجاوزات التي ترتكب في حق المال العام. وقد خلصت الدراسة إلى أن عمل المدقق الجبائي لم يرق إلى المستوى المطلوب، لما تقدمه الكشوف المالية الحديثة من معلومات، وهذا بتوفر عدة اعتبارات مهنية تتعلق بعدم قدرة تكييف النظام الجبائي مع نظيره المحاسبي المالي والمنتميان لوصاية وزارة المالية.

- دراسة بن عثمان عائشة، (2019): «أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2017-»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وتأثيره على نظام التدقيق الجبائي المطبق على محاسبة المكلفين، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات الجبائية المتبعة في تدقيق العناصر المكونة للمحاسبة والتمثلة في الميزانية بجانبها، وجدول حساب النتيجة كلها مقتبسة من تقنيات التدقيق المحاسبي في جانبه الجبائي وهذا حسب النظام المحاسبي المالي، وقد أدى تطبيق هذا الأخير إلى تقليص عدد القضايا المراقبة في إطار التدقيق الجبائي مقارنة بعدد القضايا المراقبة خلال فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، وهذا ما يفسر فعالية النظام المحاسبي المالي.

وأهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو حصر عينة الدراسة في الأشخاص المطلعين على واقع النظام الجبائي والنظام المحاسبي في الجزائر، إذ شملت كل من أعوان الرقابة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب، المركز الجوارى للضرائب، محاسبين ومراجعين ومهنيين، بالإضافة إلى الأكاديميين من أساتذة جامعيين متخصصين في الجبائية و/أو المحاسبة، وذلك على مستوى ولايتي عنابة والطارف، هذا بالإضافة إلى ربط فعالية الرقابة الجبائية بمتغيرين بدلا من متغير واحد، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة كل من تطبيق النظام المحاسبي المالي والتوجه نحو عصنة الادارة الجبائية في الرفع من كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابية للإدارة الجبائية.

1- الجانب المفاهيمي للدراسة:

1-1 أساسيات حول النظام المحاسبي المالي:

1-1-1 النظام المحاسبي المالي: وهو نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية في إطارها القانوني ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية لتلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة. (مومني، بن عبد العزيز، 2017، ص: 602)

1-1-2 الجوانب الايجابية للنظام المحاسبي المالي: نجد أن النظام المحاسبي المالي لديه العديد من الجوانب الإيجابية نذكر منها:

- يقترح حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات (التحويلات) التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

- يمنح المزيد من الشفافية والموثوقية للحسابات والمعلومة المالية التي ينقلها، مما سيعزز من مصداقية الشركات؛

- إمكانية تطبيق نظام معلومات يعتمد على محاسبة مبسطة في الكيانات الصغيرة- (Ministères des finances, novembre 2009, p: 02)

- يسمح بمقارنة أفضل مع مرور الوقت للوضعيات المالية؛

- يسهل عملية الرقابة على الحسابات، وذلك بالاعتماد على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.

1-1-3 فصل القانون المحاسبي عن القانون الجبائي: إذا كانت المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي تدمج القواعد الجبائية، فإن النظام المحاسبي المالي يفرض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي (تومي، 2019-2020، ص: 86)، وبذلك فإن التصريحات الجبائية سيتم إعدادها انطلاقا من المحاسبة، بعد إعادة معالجتها في القوائم المالية للشركات مع مراعاة الاحتياجات الجبائية.

وفي الواقع ومما لا شك فيه، فإن هذا الأخير قد ساهم في تأسيس كل من استقلالية القانون الجبائي والممارسة الجبائية المحاسبية للمؤسسات، ومن جهة أخرى تعديل مهنة المحاسبة في حد ذاتها. (Rossignol, 1999, pp: 15-16)

1-2-2 أساسيات حول الرقابة الجبائية:

1-2-1 تعريف الجبائية: يمكن أن تعرف الجبائية على أنها: «نظام يحدد كيفية بناء الدولة لمواردها العامة من خلال إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب والرسوم مقننة بمعايير تشريعية». (فنغور، 2017، ص: 29)

1-2-2 الرقابة الجبائية:

أ- تعريف الرقابة: تعرف الرقابة على أنها: «مجموعة تقنيات تستعمل في جميع الميادين وتقوم بتسهيل وتحسين وأخذ القرارات للتعرف على الأخطاء من خلال تصحيح الأخطاء والسهو وعدم المطابقة المحاسبية، اكتشاف التلاعبات والاختلالات ومعالجتها، ومن شأنها كذلك وضع المعايير وتقييم الأداء». (بن عمارة، 2016، ص: 19)

ب- الرقابة الجبائية: تعرف الرقابة الجبائية على أنها «تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة»، (Hamini, 2001, p: 172)، وحسب التقرير الذي قدمته منظمة OCDE: «لا يشير فقط مصطلح الرقابة أو التحقيق إلى الاتصال المادي بالمكلفين بالضريبة، بل يشير أيضا إلى التحقيقات عبر المراسلة والاتصال التلقائي الناتج عن عدم توافق المبالغ المصرح بها مع

المعلومات المتحصل عليها من طرف الغير على نفس المبالغ أو المعاملات، حيث أن التصحيح التلقائي لحسابات المكلفين بالضريبة لا يجب اعتبارها بمثابة تحقيق». (OCDE, 2004, p: 08) وتعرف فعالية الرقابة الجبائية بأنها: «الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية». (صاري، 2014، ص: 211)

3-1 أساسيات حول عصرنة الإدارة الجبائية:

مواكبة للتطور الهيكلي الذي مس الإدارة الجبائية في الجزائر، كان لزاما عليها الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام وتقنيات معالجة متطورة في جميع الأعمال الرقابية والإدارية، لذا تبنت مشروع الإدارة الجبائية الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للإدارة الجبائية نظام جبايتك، للتصريح عبر الإنترنت والحصول على مختلف وثائق التصريح الجبائي مع وجود دليل منهجي يشرح كيفية ملء هذه التصريحات، وذلك من خلال:

- تزويدها بتنظيم مستوحى من أفضل التجارب الدولية، بواسطة إعادة تنظيم المديرية العامة للضرائب، حسب خطوط وظيفية بالنسبة للمصالح المركزية ووفقا لمبدأ التقسيم بالنسبة للمصالح التشغيلية، من خلال إنشاء مديرية كبيرات المؤسسات DGE، مراكز الضرائب CDI والمراكز الجوارية للضرائب CPI؛ (الأمم المتحدة، 2016، ص: 37)

- إنشاء نظام للمعلومات من أجل تشكيل قاعدة بيانات عامة ومشتركة بين جميع هيكل المديرية العامة للضرائب، وهو ما يسمح بإدارة المعلومات الضريبية لاتخاذ أفضل القرارات؛
- استبدال التعامل الورقي بإدخال نظام الإعلام الآلي في جميع الإجراءات الجبائية -التصريحات ومستخرج الضرائب ودفع الرسوم... الخ - (وزارة المالية، 2017، ص: 39) بالإضافة إلى عمليات التصريح والدفع الإلكترونيين؛

- اعتماد مرجع نوعية الخدمة الذي يعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، ويتضمن مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الضريبية. (Direction générales des impots, 2012, pp: 04-08)

2- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1-2 مصادر جمع البيانات: لقد اعتمدنا على نوعين أساسيين من البيانات هما:

1-1-2 البيانات الأولية: وتمثلت في البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية المتمثلة بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

2-1-2 البيانات الثانوية: وقد تمثلت في مراجعة مختلف الأدبيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية الدولية، النصوص والتشريعات الصادرة في الجرائد الرسمية، هذا بالإضافة إلى الشبكة العنكبوتية «الانترنت»، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة والجبائية خصوصا على المستوى الدولي، والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا.

2-2 مجتمع وعينة الدراسة:

1-2-2 مجتمع الدراسة الميدانية: اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة على معيار حيازة الأقل شهادة البكالوريا، كشرط لقبول المشاركات ضمن عينة الدراسة، نظرا لارتباط جزء من أسئلة استمارة الاستبيان بمستوى التأهيل العلمي الذي يسمح للمستجوب بالتعامل مع مضمون استمارة الاستبيان بشكل جيد، وعليه فقد تم حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات رئيسية:
- الفئة الأولى: أعوان الرقابة الجبائية الذين يتواجدون على مستوى ولايتي عنابة والطارف، الذين لديهم رتبة مفتش على الأقل على مستوى المديرية الولائية للضرائب بما فيها المديريات الفرعية، المركز الجوّاري للضرائب والمديرية الجهوية للضرائب؛
- الفئة الثانية: الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة و/أو الجبائية؛
- الفئة الثالثة: الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات.

وقد اعتمدنا في تعبئة وتجميع الاستمارات على طريقة التسليم والاستلام المباشر، ودعمها بأسلوب المقابلة الشخصية والملاحظة، الإرسال والاستلام الإلكتروني، أو إيصالها عن طريق بعض الزملاء.

2-2-2 عينة الدراسة: لقد تم تقسيم عينة الدراسة بشكل قصدي على النحو السابق، وذلك بهدف قياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وتوضيح هذه العلاقة من وجهة نظر عينة الدراسة، ولقد تم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها 120 فردا، والذين هم على قدر من الثقافة والتعليم والخبرة بموضوع البحث، حيث تم استعمال 70 استبيان، ويوضح الجدول أدناه توزيع عينة الدراسة حسب الفئات المشمولة بالدراسة.

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة

المجموع		خبراء ومفتشي حسابات		أساتذة جامعيين		الإدارة الجبائية		البيان
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	120	100	20	100	20	100	80	الاستبيانات الموزعة
75	90	60	12	90	18	75	60	الاستبيانات المسترجعة
25	30	40	08	10	02	25	20	الاستبيانات غير المسترجعة
22,22	20	25	03	16,67	02	25	15	الاستبيانات الملغاة
77,78	70	75	09	88,89	16	75	45	الاستبيانات المستعملة

المصدر: من إعداد الباحثين.

3-2 حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في كل من:

1-3-2 الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية خلال فترة قدرت بشهرين (من 15 جانفي إلى غاية 15 مارس من نفس السنة 2021).

2-3-2 الحدود المكانية: استهدفت الدراسة مصالح الإدارة الجبائية التي تتمثل في كل من: المديرية الولائية للضرائب، المراكز الجوارية للضرائب، مفتشيات الضرائب على مستوى ولايتي عنابة والطارف، بالإضافة إلى مكاتب الخبراء المحاسبين ومفتشي الحسابات.

3-3-2 الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل آليات الرقابة الجبائية، وكيف يؤثر السلوك الجبائي للمكلفين بالضريبة سواء الذين يقومون باكتتاب التصريحات أو بإعداد القوائم المالية على فعالية الرقابة، مع إبراز دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار مشروع العصرية على دعم الرقابة الجبائية.

3-3-3 أداة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة:

1-3-3 أداة الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها جمعت البيانات اللازمة بواسطة الاستبيان الذي يعد أنسب وسيلة جمع المعلومات لهذا الغرض. وقد تكون الاستبيان من جزأين: أ- الجزء الأول: معرفة المتغيرات الديموغرافية وذلك من خلال 04 فقرات تتمثل في: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الهيئة المستخدمة، سنوات الخبرة المهنية؛

ب- الجزء الثاني: يتكون من محاور رئيسية تم التعرف عليها من خلال مجموعة من الفقرات، وكان مجموع العبارات المكونة للاستبيان 31 عبارة موزعة على محورين كالآتي:

- المحور الأول: الفقرات من (01-15) تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في ضمان مسار مراجعة المعلومة المحاسبية للمحقق الجبائي للتأكد من صحتها ومصداقيتها؛

- المحور الثاني: الفقرات من (16-31) تهدف إلى التعرف على دور مشروع عصرنة الإدارة الجبائية في دعم وزيادة كفاءة وفعالية آليات الرقابة الجبائية.

2-3-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، تمت مراجعة البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.22، واستخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- معاملات الارتباط سبيرمان لحساب الاتساق الداخلي للاستبيان؛
- معامل ألفا كرونباخ (Chronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان)؛
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري؛

- اختبار Kolmogorv-Simrnov et test de Shapiro-Wilk؛

- اختبار التباين الأحادي One Way Anova؛

- اختبار معامل الانحدار الخطي البسيط (Régression Linéaire).

3-4 صدق وثبات أداة الدراسة:

3-4-1 ثبات أداة الدراسة: لقياس مدى ثبات الاستمارة تم استخدام اختبار ألفا-كرونباخ وذلك لقياس الثبات، والذي يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان لإضفاء الشرعية عليها، وجاءت نتائجه كما يوضحه الجدول 02.

الجدول رقم (02): نتائج معامل الثبات ألفا-كرونباخ لمحاور الدراسة

الترتيب	الجزر التربيعي ألفا-كرونباخ	قيمة ألفا-كرونباخ	عدد الفقرات	محاور الاستمارة
2	0,867	0,751	15	المحور الأول
1	0,971	0,943	16	المحور الثاني
	0,956	0,914	31	كامل الاستمارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ثبات الدراسة ألفا-كرونباخ لكامل الاستمارة عال بلغ 0,914، كما تتراوح قيم الثبات (الجزر التربيعي Alpha Cronbach) بين 0,826 و0,971 فهي نسب

مقبولة لأغراض الدراسة والتي تعكس ثبات أداة القياس، كما نجد أن قيمة الثبات الكلية لجميع هذه المحاور بقيمة 0,956، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2-4-3 صدق أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري للاستبيان: تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين في المحاسبة والجباية، وقد تمت الاستجابة لآراءهم وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك تم إخراج الاستبانة في صورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة: نعتمد حساب صدق محاور الدراسة من أجل معرفة مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن كل محور من محاور الدراسة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0,05، وهذا ما سيوضحه الجدول 03.

الجدول رقم (03): معاملات الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للاستبيان

المحور الثاني		المحور الأول : علاقة الرقابة الجبائية بالنظام المحاسبي المالي
معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
0,286*	0,016	المحور الثاني : علاقة الرقابة الجبائية بعصرنة الإدارة الجبائية
المحور الأول		
معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
0,286*	0,016	

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,05 فأقل، مما يشير إلى أن جميع محاور الدراسة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جداً، وعليه النتائج المتحصل عليها تبين صدق واتساق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل.

4- التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات:

1-4 تحليل خصائص عينة الدراسة: فيما يلي تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (05): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص المدروسة

المتغيرات	فئات المتغير	التكرار	النسب المئوية (%)
	بكالوريا	04	5,7

7,1	05	تقني سامي	المؤهل العلمي
2,9	02	DEUA	
44,3	31	ليسانس	
8,6	06	ماستر	
11,4	08	ماجستير	
20	14	دكتوراه	
100	70	المجموع	
7,2	05	محاسبة وضرائب	التخصص العلمي
21,4	15	محاسبة	
37,1	26	علوم مالية	
7,2	05	تدقيق	
27,1	19	تخصص آخر	
100	70	المجموع	
11,4	08	المديرية الجهوية للضرائب	الهيئة المستخدمة
30	21	المديرية الولائية للضرائب	
4,3	03	مركز الضرائب	
18,6	13	المركز الجوّاري للضرائب	
1,4	01	خبير في المحاسبة والجبائية	
5,7	04	محافظ الحسابات	
5,7	04	محاسب في مكتب محاسبة	
11,4	08	أستاذ جامعي تخصص محاسبة	
11,4	08	أستاذ جامعي تخصص جبائية	
100	70	المجموع	
8,6	06	أقل من 05 سنوات	الخبرة المهنية
37,1	26	من 05 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
10	07	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات	
11,4	08	من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنوات	
32,9	23	من 20 سنة فأكثر	
100	70	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الشهادات الجامعية، بنسبة 87,2% مما يزيد من جودة النتائج المتحصل عليها ويعطي مصداقية أكبر لها، وفيما يخص التخصص العلمي فقد توزعت عينة الدراسة على خمس

فئات وقد جاء تخصص العلوم المالية في المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد هذه الفئة (26) مفردة إحصائية بنسبة (37,1%) من إجمالي عينة الدراسة، وفيما يتعلق بالهيئة المستخدمة توزعت عينة الدراسة على ثلاث فئات، احتلت الفئة الأولى المكونة من موظفي الإدارات الجبائية على مستوى ولايتي عنابة والطارف، التي تتكون من الهيئات الأربعة التالية: المديرية الجهوية للضرائب، المديرية الولائية للضرائب، مركز الضرائب، المركز الجوارى للضرائب المرتبة الأولى بنسبة (64,3%) أي ما يعادل (45) مفردة، كما أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة إلى 05 فئات، احتلت فئة المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و 10 سنوات المرتبة الأولى بنسبة (37,1%) من إجمالي عينة الدراسة أي ما يعادل (26) مفردة إحصائية.

2-4 المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمحاور الدراسة:

الجدول رقم (06): ملخص نتائج الدراسة الإحصائية لمحاور الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى موافقة
المحور 01: علاقة الرقابة الجبائية بالنظام المحاسبي المالي	3,882	0,457	75,6%	عالية
المحور 02: علاقة الرقابة الجبائية بعصرنة الإدارة الجبائية	3,854	0,766	77,1%	عالية
جميع محاور الدراسة	3,868	0,611	76,35%	عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه فإن المؤشرات الإحصائية المتعلقة بمحوري الاستبيان تشير إلى درجة موافقة عالية (درجة موافق) من طرف أفراد العينة، حيث قدر المتوسط الحسابي الإجمالي بـ 3,868 وانحراف معياري 0,611 مما يدل على تمركز إجابات المستجوبين حول الوسط الحسابي، وبوزن نسبي 76,35%.

وقد بينت نتائج المحور الأول أن المتوسط الإجمالي (3,882) وانحراف معياري (0,457)، ما يدل على أن هناك تأييدا من طرف أغلبية المستجوبين على أن إصلاح المنظومة المحاسبية يعزز من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصحح بها من طرف المكلفين بالضريبة، وبذلك تعتبر وسيلة إثبات تتميز بطابع الإقناع، وهذا لا يتطلب بالضرورة القيام بتعديلات في إجراءات الرقابة الجبائية. أما فيما يتعلق بالمحور الثاني أظهرت النتائج الإحصائية موافقة أفراد العينة على فقرات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3,854) وبانحراف معياري (0,766)، أي أن هناك اتساق في استجابة أفراد العينة على أن عملية عصرنة الإدارة الجبائية

سواء على المستوى التنظيمي والهيكلية أو على مستوى استخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال سيساهم في تعزيز ثقة المكلفين بالضريبة في الإدارة الجبائية، كما سيساهم في تفعيل آليات الرقابة الجبائية. وهذا يتطلب تعديل تشريعي يواكب هذه العصرنة سواء على مستوى القانون الجبائي، القانون التجاري، قانون الصرف، قانون الجمارك... الخ.

3-4 اختبار التباين الأحادي One Way Anova لمحاور الدراسة:

1-3-4 اختبار التباين الأحادي One Way Anova للمحور الأول: يجب علينا معرفة ما إذا كانت هناك فروق من وجهة نظر أفراد العينة حول الفرضية الأولى، لذلك يجب استخدام تحليل التباين الأحادي One Way Anova test تبعا لمتغير سنوات الخبرة، وكانت الفرضيات: H_0 - الفرضية العدمية: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة حول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ وبين متوسطي استجابات أفراد الدراسة.

H_a - الفرضية البديلة: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ ، وبين متوسطي استجابات أفراد الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (07): نتائج تحليل التباين الأحادي One-way Anova للفروق في وجهات نظر العينة نحو المحور الأول

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الخبرة المهنية	بين المجموعات	3,209	4	0,802	4,666	0,002
	داخل المجموعات	11,175	65	0,172		
	الإجمالي	14,384	69	/		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

يبين الجدول أعلاه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة المستجوبة حول العلاقة بين الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة f المحسوبة في سنوات الخبرة 4,666 ومستوى الدلالة 0,000، وقيمة f المحسوبة هي أكبر من f الجدولية الذي كانت قيمتها 2,60 عند مستوى دلالة 0,05، حيث كانت مستوى المعنوية (0,002) أقل من مستوى المعنوية 0,05، فالأفراد الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات كان اتجاه استجاباتهم بمتوسط حسابي 3,24 وهي توافق إجابة محايد وهذا يمكن إرجاعه إلى قلة الخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالنظام

المحاسبي المالي، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية

2-3-4 اختبار التباين الأحادي **One Way Anova** للمحور الثاني: يجب علينا معرفة ما إذا كانت هناك فروق من وجهة نظر أفراد العينة حول الفرضية الرابعة لذلك يجب استخدام تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير سنوات الخبرة، وكانت الفرضيات كما يلي:

H_0 - الفرضية العدمية: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ وبين متوسطي استجابات أفراد الدراسة.

H_a - الفرضية البديلة: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ وبين متوسطي استجابات أفراد الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (08): نتائج تحليل التباين الأحادي **One-way Anova** للفروق في وجهات نظر

العينة نحو المحور الثاني

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الخبرة المهنية	بين المجموعات	1,123	4	0,281	0,463	0,763
	داخل المجموعات	39,416	65	0,606		
	الإجمالي	40,538	69	/		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

يبين الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول دور استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفعيل آليات الرقابة الجبائية، حيث بلغت قيمة f المحسوبة في المؤهل سنوات الخبرة 0,463 ومستوى الدلالة 0,763، وقيمة f المحسوبة هي أقل من f الجدولية الذي كانت قيمتها 2,60 عند مستوى دلالة 0,05، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية ' لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية'.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار معامل الانحدار الخطي البسيط:

1-4-4 اختبار الفرضية الأولى: "إصلاح المنظومة المحاسبية يعزز من جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة، وبذلك تعتبر وسيلة إثبات تتميز بطابع الإقناع، وهذا لا يتطلب بالضرورة القيام بتعديلات في إجراءات الرقابة الجبائية".

الجدول رقم (09): نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير النظام المحاسبي المالي على الرقابة

الجبائية

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار t		اختبار f		معادلة الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة t	مستوى الدلالة	قيمة f	المعامل الخطأ المعياري β	المعامل	
0,525	0,724	0,001	3,473	0,000	75,043	1,267	-	A
		0,000	8,663			0,324	0,724	النظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن النتائج مقبولة إحصائيا، حيث بلغت قيم f 75,043 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0,000، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير المستقل (النظام المحاسبي المالي) مرتبط بعلاقة قوية مع المتغير التابع (الرقابة الجبائية) بنسبة 72,4% بمعامل ارتباط ($R = 0,724$)، وقد فسر المتغير المستقل (النظام المحاسبي المالي) المتغير التابع (التأثير على فعالية الرقابة الجبائية) بنحو 52,5% حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0,525$) أي أن ما قيمته 0,525 من التغيرات تحصل في الرقابة الجبائية يكون نتيجة التغير في النظام المحاسبي المالي تغير يمكن أن يقال عنه أنه قوي، وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر بـ $sig = 0,000$ ، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة «إصلاح المنظومة المحاسبية يعزز من جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة، وبذلك تعتبر وسيلة إثبات تتميز بطابع الإقناع، وهذا لا يتطلب بالضرورة القيام بتعديلات في إجراءات الرقابة الجبائية». كما بلغت قيمة t المحسوبة 8,663 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0,000، وهو ما تشير إليه قيمة المعامل $\beta = 0,724$ التي تعني أن التغير في النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0,724 في المتغير التابع (الرقابة الجبائية) وقيمة المعنوية بمستوى دلالة 0,000 تؤكد ذلك، وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط لتأثير النظام المحاسبي المالي على الرقابة الجبائية كالتالي: $Y=1,267+0,724x$

2-4-4 اختبار الفرضية الثانية: " كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية و/أو هيكلية".

الجدول رقم (10): نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير عصرنه الإدارة الجبائية على الرقابة

الجبائية

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار t		اختبار f		معادلة الانحدار		A
		مستوى الدلالة	قيمة t	مستوى الدلالة	قيمة f	المعامل β	الخطأ المعياري	
0,638	0,798	0,000	12,375	0,000	119,630	0,662	-	عصرنه الإدارة الجبائية
		0,000	10,938			0,169	0,798	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22.

من خلال نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن النتائج مقبولة إحصائياً، حيث بلغت قيمة f 119,630 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0,000، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير المستقل (عصرنه الإدارة الجبائية) مرتبط بعلاقة قوية مع المتغير التابع (الرقابة الجبائية) بنسبة 79,8% بمعامل ارتباط ($R = 0,798$)، وقد فسّر المتغير المستقل (عصرنه الإدارة الجبائية) المتغير التابع (التأثير على فعالية الرقابة الجبائية) بنحو 63,8% حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0,638$) أي أن ما قيمته 0,638 من التغيرات تحصل في الرقابة الجبائية يكون نتيجة التغير في عصرنه الإدارة الجبائية، تغير يمكن أن يقال عنه أنه قوي، وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر بـ $sig = 0,000$ ، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة «كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية و/أو هيكلية». كما بلغت قيمة t المحسوبة 10,938 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0,000، وهو ما تشير إليه قيمة المعامل $\beta = 0,798$ التي تعني أن التغير في عصرنه الإدارة الجبائية بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0,798 في المتغير التابع (الرقابة الجبائية) وقيمة المعنوية بمستوى دلالة 0,000 تؤكد ذلك، وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي

البسيط لتأثير عصرنه الإدارة الجبائية على الرقابة الجبائية كالتالي: $Y=0,662+0,798x$

5- خاتمة:

إن تطبيق مرجعية محاسبية جديدة (النظام المحاسبي المالي) والتوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية وتحولها تدريجياً إلى إدارة جبائية الكترونية من خلال تفعيل عمليات التصريح والدفع الالكترونية ساهم بشكل كبير في الرفع من كفاءة الإدارة الجبائية، وتحسين مستوى الامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة.

1-5 نتائج الدراسة: بناء على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- توجد دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة المستجوبة حول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- توجد دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقابة الجبائية، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم تدعم وتسهل أهداف المحقق الجبائي من التحقيق في مختلف التصريحات المحاسبية والجبائية للمكلفين بالضريبة واكتشاف الأخطاء والانحرافات الجوهرية بالقوائم المالية ما يعمل على تفعيل عملية الرقابة الجبائية، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- توجه الحكومة نحو عصرنة الإدارة الجبائية من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيخلق شبكة معلومات وطنية تحمل بيانات رقمية يمكن الولوج إليها في أي وقت ومن جميع الهياكل المخولة قانوناً باستخدام هذه المعلومات، وعليه فإن عمليات الدفع والتحصيل الالكترونية ستقرب المكلف بالضريبة من الإدارة الجبائية وذلك في إطار تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة لتعزيز ضماناتهم الجبائية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

2-5 اقتراحات الدراسة: في ظل النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- يتوجب على الإدارة الجبائية سن أحكام تشريعية مرنة تعمل على إحداث انسجام وعدم تعارض بين النظامين، من خلال سد الثغرات المتعلقة بمختلف الحسابات التي لم يتم معالجتها جبائياً، وذلك بالموازاة مع ضرورة إعداد معايير محاسبية وطنية تتوافق مع طبيعة الممارسات المحاسبية والجبائية والبيئة الاقتصادية بإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين في صياغة وتعديل هذه المعايير، من ممارسي المهنة، أكاديميين، خبراء في الاقتصاد والمحاسبة،... الخ؛

- ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين، مع تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين؛
- تفعيل آليات الرقابة الجبائية الالكترونية على معاملات التجارة الالكترونية من خلال فرض تشريعات وإجراءات جبائية تحكم هذا النوع من المعاملات التي تحرم الخزينة العمومية من مبالغ معتبرة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

➤ الكتب:

- بن عمارة منصور، (2016)، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية»، لطلبة المعاهد العليا والجامعات وكل المختصين الاقتصاديين، دار هومة، الجزائر.

➤ المقالات في مجلة علمية:

- بن عبد العزيز سفيان، يوسف مومني. (جوان 2017)، النظام المحاسبي المالي كألية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية -دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، ص 602، الجزائر.

- صاري اسماعيل، (أفريل 2014)، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 01، ص 211، الجزائر.

➤ الرسائل الجامعية:

- تومي سومية، (2019-2020)، النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الجبائي - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم المالية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر.

- فنغور عبد السلام، (2017)، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

➤ تقارير:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري 2016 - الجزائر -.
- حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، (أفريل 2017)، برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة من المطالبة إلى التشاور، المحور الرابع: النظام الضريبي، وزارة المالية، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

➤ **Ouvrages :**

- Hamini Ahmed, (2001), L'audit Comptable et financier, Edition Berti, Algérie.

➤ **Articles :**

- Rossignol Jean-Luc, (septembre 1999), Comptabilité et Fiscalité: CHRONIQUE D'UNE RELATION IMPÉRIEUSE, Association Francophone de Comptabilité/ Comptabilité -Contrôle – Audit, Tome 5, Volume 2, pp 15-16.

➤ **Rapports :**

- Direction des Relations Publiques et de la Communication, (2012), Instruction Générale sur le Référentiel Qualité de Service, Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances.
- Ministères des finances, (novembre 2009), Instruction n° 02 du 29 Octobre 2009 portant première application du Système Comptable Financier 2010.
- OCDE, (2004), Gestion du risque d'indicipline fiscale: Utilisation des programmes de controles aléatoires, note d'information, Le sous-groupe sur la conformité du Forum sur l'administration de l'impôt, Centre de politique et d'administration fiscales.